



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1993/52/Add.6  
9 November 1992  
ARABIC  
Original : SPANISH

لجنة حقوق الإنسان  
الدورة التاسعة والأربعون  
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى  
المادة السابعة من الاتفاقية

إضافة

\*  
المكسيك

[١٠ تموز/يوليه ١٩٩١]

\* نظر الفريق الثلاثي في دورتين للعامين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ في التقريرين  
الدوريين الأول والثاني المقدمين من حكومة المكسيك  
E/CN.4/1505/Add.3  
· E/CN.4/1987/26/Add.14

التقرير الدوري الثالث المقدم من المكسيك بشأن الاتفاقيات  
الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

- ١ - إن الممارسات التمييزية الرسمية القائمة على العنصر غير معروفة في المكسيك . وتعتبر مثل هذه السياسات متأفية للتاريخ البلد ولنظامه القضائي ولثقافته .
- ٢ - إن التقريرين الأول والثاني المقدمين على التوالي في ١٩٨٦ وفي ١٩٨٧ من حكومة المكسيك إلى الفريق الثلاثي يعرضان بالتفصيل التدابير التشريعية والإدارية الرئيسية التي تحول دون بروز أي مظهر لممارسات الفصل العنصري في المكسيك (انظر المرفق ١) . ويبيّن التقريران الطريقة التي تم بها تناول مبدأ المساواة في الأطراف القانوني الوطني أجمالاً ويزدان طابع التعدد الأثني والعرقي للشعب المكسيكي .
- ٣ - يعتبر أي نشاط يغطي إلى حرمان جماعة عرقية من الحقوق المنصوص عليها في دستور عام ١٩١٧ ويهدف إلى تقسيم السكان وفقاً لمعايير عنصرية ، فعلًا غير قانوني ويعاقب عليه وبالتالي وفقاً لاحكام المادة ١٤٩ مكررة من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي: "يعتبر كل من يعتدي ، بأية طريقة ، على أرواح أعضاء جماعة أو أكثر من الجماعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية بهدف القضاء عليهم كلياً أو جزئياً ، أو يرغمهم على التعقيم الجماعي بهدف منع الجماعة من التناسل ، مرتكب لجريمة الإبادة الجماعية" . وبالاضافة إلى ذلك ، تكفل اجراءات انتهاز الحقوق الدستورية "الأمبارو" التي أنشئت وفقاً للمادتين ١٠٣ و١٠٧ من الدستور ، حماية هذه الحقوق والتمتع بها . وتغطي هذه الوسيلة القانونية الحالات التي تنتهك فيها بعض الضمانات الفردية ، وتتيح وبالتالي للشخص المضطهود الحصول على تعويض .
- ٤ - وبافية توسيع نطاق اجراءات "الأمبارو" وحماية السكان الأصليين والغلاخيين والعمال بمزيد من الفعالية ، ينص القانون ، في مثل هذه الحالة ، على أن يحل أحد القضاة الاتحاديين محلهم في تقديم الشكوى ، وبعبارة أخرى ، تكون السلطة القضائية نفسها مؤهلة لإقامة الحجج القانونية التي يستند إليها للدفاع عن هذه المجموعات .
- ٥ - هذا ، وينبغي الآن اطلاع الفريق على التدابير التشريعية التي عُدلت أو اعتمدت ، منذ أن قدمت حكومة المكسيك تقريرها الدوري الثاني ، من أجل تعزيز الأطراف القانوني القائم .

٦ - وسعياً لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في اقامة العدل بنزاهة تامة ، أدخلت عدة اصلاحات على الدستور السياسي في عام ١٩٨٧ ، ولا سيما على المادة ١٧ التي أصبحت تورد الان الشروط الازمة لكافلة عمومية الاختصاص والنزاهة والتي من شأنها ، إذا أضيفت الى الشروط المتعلقة بسرعة ومجانية التقاضي التي كان ينص عليها القانون من قبل ، أن تحسن ادارة العدل وتزيد من فعاليته .

٧ - تبذل حكومة المكسيك قصارى جهدها باستمرار لحماية سكان البلد الأصليين بوجه خاص . ورغبةً في ضمان حماية أفضل لحقوقهم في جميع الاجراءات القانونية ولا سيما في تنفيذ الشروط القانونية التي يجب الوفاء بها أثناء الحرب والاستجواب وفي الاجراءات التي يخضع لها المتهم لدى مثوله أمام السلطات المختصة ، أقر كونغرس الاتحاد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مبادرة الرئيس الراجمي إلى تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي للإجراءات الجنائية وقانون الاجراءات الجنائية لمنطقة العاصمة . وتنطوي هذه الاصلاحات التي أصبحت نافذة في عام ١٩٩١ ، على أحكام محددة تطبق في الحالات التي يكون فيها السكان الأصليون معنيين .

٨ - وتصر المادة ٢٨ على ما يلي: "إذا كان أي من المتهم أو الضحية أو الشاكير أو الشهود أو الخبراء لا يتكلم أو لا يفهم اللغة الإسبانية بصورة كافية ، يعيّن بناء على طلبهما أو تلقائيا ، مترجم أو عدة مתרגمين يتعين عليهم ترجمة الأسئلة والردود ترجمة أمينة . ويمكن بناء على طلب أي من الطرفين تدوين القوالي المدللي بها بلغة القائل ، دون أن يترتب على ذلك اعفاء المترجم من الترجمة" . وقد تكرر هذا الحكم في المادتين ١٢٤ مكررة و ١٢٨ (ثالثا) اللتين تنصان على تعين مترجم اذا كان الشخص المحتجز من السكان الأصليين .

٩ - وتهدف هذه التعديلات والإضافات بصورة أساسية الى اعتماد أفضل الصيغ القانونية التي تسمح بمعاملة أعضاء الجماعات الإثنية الذين لا يعرفون حتى الان اللغة الإسبانية أو الذين لا يتقنونها اتقاناً كافيا ، بمزيد من الانصاف . ومن هنا تتبّع الحاجة ، من وجهة النظر التشريعية والانسانية ، الى اعتماد موقف منصف يتماشى مع الخصائص الأساسية للقواعد القانونية التي تشكل دولة سيادة القانون .

١٠ - وقد صيفت الاصلاحات المعتمدة بطريقة خاصة تعزز التزام الشخص المكلف باصدار الحكم بجمع كل العناصر التي تمكّنه من معرفة وتقدير شخصية وحالة الاشخاص المتهمين بارتكاب الجريمة عندما ينتمون الى جماعات اثنية محددة (انظر النمو المتعلق بهذا الموضوع في المرفق ٢) .

١١ - وفيما يتعلق بالمادة الثانية ، الفقرة (ج) من الاتفاقية ، ينص القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية المعتمد في عام ١٩٩٠ ، في الفصل الأول منه ، الفقرة ٢ ، على أن الاقتراع عام وحر وسري ومباشر وفردي وغير قابل للحواله . وعليه فإن كل مواطن أيا كانت ديناته أو عرقه أو منهبه الأيديولوجي ، يملك الحق في اختيار حكامه ، شرط أن يكون مسجلا في السجل الاتحادي للناخبين وأن تكون لديه بطاقة ناخب .

١٢ - وفيما يتعلق بتسجيل الأحزاب السياسية في المكسيك ، تنص الفقرة ١ من المادة ٣٧ من القانون المذكور أعلاه على أن يبين النظام الأساسي "اسم الحزب وشعاره والخصائص أو الخصائص التي تميزه عن الأحزاب السياسية الأخرى . ويجب ألا يتضمن الاسم والشعار أي مفهوم ديني أو عرقي" .

١٣ - وعلى المستوى الدولي ، انضمت المكسيك إلى الاتفاقيات الدولية الرامية إلى قمع الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري . وصدقت في عام ١٩٧٥ على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفي عام ١٩٨٤ على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، ثم صدقت في عام ١٩٨٧ على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وعليه فقد أصبحت المكسيك منذ ٢ آذار / مارس ١٩٨٩ عضوا في لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية التي أنشئت وفقا للفقرة ١ من المادة ١١ من الاتفاقية سالف الذكر .

١٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية ، قامت حكومة المكسيك ، تمشيا مع مبادئها التقليدية فيما يخص سياستها الخارجية ، بادانة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في مختلف المحافل الدولية . وأيدت علاوة على ذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تدين سياسات وممارسات هذا النظام العنصري واعتمدت من ثم تدابير مختلفة وترمي إلى الضغط على سلطات جنوب افريقيا للقضاء على نظام التفرقة العنصرية .

١٥ - وساهمت المكسيك في إنشطة العقددين المكرسين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وشاركت بوجه خاص مشاركة نشطة في الأنشطة المنظمة في إطار العقد الثاني . كما أيدت القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل .

١٦ - وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري التي عقدت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، أيدت حكومة المكسيك الإعلان الخام بالفصل العنصري وأشاره المدمرة في افريقيا الجنوبية . وفي هذه المناسبة صرحت المكسيك بأنه ينبغي القضاء

نهايا على نظام التفرقة العنصرية وأعربت عن اقتناعها بأن الطريقة الوحيدة لاتخاذ التدابير المنشودة للقضاء على الفصل العنصري تتمثل في فرض عقوبات واسعة النطاق يكون تطبيقها الزاميا .

١٧ - ووفقا للفقرة ٧(أ) من القرار ٣٦٧١(د - ٢٥) واؤ للجمعية العامة ، ليس للمكسيك علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع جنوب افريقيا ، وقد أوقفت جميع المبادلات معها بما في ذلك المبادلات الثقافية والعلمية والرياضية . وبهذه الطريقة ، تقوم حكومة المكسيك بما يلزم لتنفيذ الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٧ على نحو دقيق ، وهي الفقرة التي تحدث فيها الجمعية العامة جميع الدول على انهاء كل تعاون عسكري واقتصادي وتقني وغيره مع البلد المذكور . وطبقا للفقرة ٨ من هذا القرار أغلقت المكسيك في عام ١٩٧٤ قنصليتها في جنوب افريقيا .

١٨ - ووضعت بعض الضمانات لمنع قيام أية علاقات مالية بين البلدين عبر الممارات . وعلى أثر الموافقة على مبادرة الرئيس بالاصلاح الدستوري الرامي الى تغيير مشاركة الدولة في الممارات والائتمان ، تحرض حكومة المكسيك على أن توافق المصارف سياسة الامتناع عن اقامة علاقات مالية مع جنوب افريقيا .

١٩ - وعلاوة على ذلك ، حظرت حكومة المكسيك أي شكل من أشكال التجارة بما في ذلك تبادل البضائع الواردة من جنوب افريقيا أو الموجهة اليها والتي تمر عبر بلدان أخرى . وأصدرت الحكومة في ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧ ، بهذا المعنى ، مرسوما يحظر استيراد وتصدير البضائع الناشئة في أو الواردة من جنوب افريقيا أو الموجهة الى هذا البلد ، حتى وإن مررت هذه البضائع عبر بلدان أخرى ، ولكنها واردة مع ذلك من جنوب افريقيا أو موجهة اليها (انظر المرفق ٣) .

٢٠ - وامتثالا لمختلف القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في هذا الصدد تطبق حكومة المكسيك الحظر المفروض على توريد النفط الى جنوب افريقيا . وعليه فإن جميع عقود شراء وبيع النفط الخام التي تبرمها شركة النفط المكسيكية *Petróleos Mexicanos (PEMEX)* على أن يكون بيع النفط الخام المكسيكي مقصورا على المنتفعين الآخرين ، مما يتتيح تلافي عمليات إعادة بيع النفط المكسيكي وعمليات الاستبدال . وتختبر شركة النفط المكسيكية زبائنها بانتظام بأن دولة جنوب افريقيا مستبعدة من أي صفقة من هذا النوع وأن الأخلاقيات بهذا الالتزام يفضي الى إلغاء العقد . ويتم التتحقق فضلا عن ذلك من الوجهة الأخيرة المتفق عليها للنفط المشحون وفقا للمرسوم عن طريق شهادة يحررها مفتشون في مرفأ التفريغ الذي تعينه الشركة المشتركة .

٢١ - وكانت المكسيك عضوا في فريق الخبراء المعنى بتوريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا الذي انشأته اللجنة المخصصة لمناهضة الفصل العنصري وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٣٧ ياء . وتمثلت مهمة الفريق المؤلف من ممثلي البلدان التي فرطت حظرا نفطيا على جنوب افريقيا في درامة التدابير الكفيلة بزيادة فعالية الترتيبات المتعلقة بالحظر ، وقد التزمت بتطبيقاتها بدقة . ومن الجدير بالذكر فضلا عن ذلك أن حكومة المكسيك قد قدمت ما يلزم من اوضاعات عن بعض الحالات المنفردة لسفن ترفع العلم المكسيكي شاركت فيما يbedo في تزويد جنوب افريقيا بالنفط حسبما أفاد الفريق الحكومي الدولي المعنى برصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (الذى أنشئ وفقا لاحكام القرار ٣٥/٤١ واو للجمعية العامة) .

٢٢ - وفيما يتعلق من ناحية أخرى ببعض الحالات المنفردة لرياضيين مكسيكيين أخلوا بالمقاطعة التي تطبقها حكومة المكسيك في مجال الرياضة إزاء جنوب افريقيا ، فقد اتخذت الاجراءات اللازمة بواسطة اللجنة الوطنية للرياضة والتزم الاشخاص المعنيون كتابة بعدم المشاركة في المستقبل في لقاءات تنظمها دولة جنوب افريقيا او تجري فيها . وقد أرسل العديد منهم رسالة بهذا المعنى الى مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري .

٢٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ اعتمدت لجنة الملاكمه في منطقة العاصمة بعض التدابير الرامية الى منع الملاكمين المكسيكيين من الذهاب الى جنوب افريقيا ومن استقبال ملاكمين من جنوب افريقيا في منطقة العاصمة . وانتهت جميع لجان الملاكمه في جمهورية المكسيك هذه السياسة . وأييت اللجان الوطنية للملاكمه طرد جنوب افريقيا من المجلس العالمي للملاكمه (وهو منظمة غير حكومية يقع مقرها في المكسيك) ، كما أيئت التدابير التي اعتمدتها تلك الهيئة لمنع الملاكمين من جنوب افريقيا من التطلع إلى البطولات العالمية .

٢٤ - في مجال الهجرة ، طبقت المكسيك الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٨ من القرار ٣٥١(د - ٢٨) زاي ، الذي دعت فيه الجمعية العامة الدول التي لم تمتتنع بعد عن تقديم التسهيلات الى مكاتب الهجرة التابعة لجنوب افريقيا وعلى عرض الاعلانات الداعية فيها الى الهجرة الى جنوب افريقيا إلى القيام بذلك . وترتفق حكومة المكسيك رضا تاما منع تأشيرات الدخول لمواطني جنوب افريقيا فيما عدا الحالات التي تدعوا اليها أسباب انسانية .

٢٥ - وفيما يتعلق أخيرا بالحظر المفروض على الاسلحة ، فقد امتنعت المكسيك كليا لاحكام القرار ٤١٨(١٩٧٧) لمجلس الامن وأعلنت عن اقتناعها بأن يكون الحظر المفروض على الاسلحة والمواد المتعلقة بها حظراً مطلقاً .

١ - خلاصة القول إن حكومة المكسيك اتخذت مجموعة من التدابير تتبع كفالة الاحترام الكامل لاحكام الاتفاقية التي لها ، بموجب المادة ١٣٣ من الدستور التي تعتبرها "قانوناً رسمياً للبلاد" ، ذات مفعول القانون بحيث يمكن الاستناد اليها في أية دعوى أمام القضاء .

-----

\* قائمة المرفقات

- ١ - التعديلات التي أدخلت على القانون الاتحادي لإجراءات الجنائية وعلى قانون الاجراءات الجنائية لمنطقة العاصمة .
- ٢ - القانون الاتحادي للمؤسسات والاجراءات الانتخابية .
- ٣ - المرسوم الخام بمنع استيراد وتصدير البضائع الواردة من جنوب افريقيا أو الموجه إليها .

---

\* يمكن الاطلاع على هذه الوثائق المتوافرة باللغة الاسبانية في مكاتب مركز حقوق الإنسان .